نماذج دولية في اتخاذ القرارات الإدارية الالكترونية

أستاذ محاضرأ:زديرة شرف الدين **د/ ساري مريم** **ط.د:شخاب حفيزة**

جامعة عباس لغرور-خنشلة **جامعة عباس لغرور - خنشلة** **جامعة عباس لغرور - خنشلة**

الايميل:charafzedira85@gmail.com meriemsari75@gmail.com chakhab.hafiza@gmail.com

ملخص:

مع تطور ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة، كان من الضروري مواكبة الإدارات العمومية لهذا التطور في مجال إصدار القرارات الإدارية ، حيث أصبحت تعتمد على الوسائل الالكترونية في إصداراها، والتي من أهم مزاياها الأساسية السرعة والشفافية ومشاركة المواطنين، لذلك فمواكبة التطورات التكنولوجيا الحاصلة في مجال إصدار القرارات الإدارية الالكترونية، تعتبر من الآفاق المستقبلية في الجزائر، والتي تهدف إلى رقمنة الأعمال الإدارية، لذا يجب استعراض أهم التجارب الدولية التي نجحت في تطبيق القرارات الإدارية الالكترونية، والاستفادة من هذه التجارب في الجزائر.

With the development of the modern information and communication revolution, it was necessary to keep pace with this development in the field of administrative decisions, as public administrations have become dependent on electronic means in their issuance, which among its most important basic advantages are speed, transparency and citizen participation, so keeping pace with technological developments in the field of issuing administrative decisions Electronic, is one of the future prospects in Algeria, which aims to digitize administrative work, so it is necessary to review the most important international experiences that succeeded in implementing electronic administrative decisions, and to benefit from these experiences in Algeria.

مقدمة:

تسعى مختلف دول العالم لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في مختلف المجالات وخاصة في المجال الإداري ، والذي أدى إلى إحداث تحول في أساليب العمل الإداري، وهذا ما ينجر عنه تبادل المعلومات بشفافية أكثر وتقديم الخدمات بسرعة ودقة عالية وبأقل التكاليف، ومن أهم الأساليب الحديثة في تطوير العمل الإداري, إصدار القرارات الإدارية الإلكترونية والذي يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية الحديثة، والجزائر كجزء من هذا العالم ليست بعيدة عن هذه التطورات، فهناك اهتمام من قبل الإدارات الجزائرية في حوسبة ورقمنة مهام كثير من الإدارات الحكومية بغية القضاء على الروتين وتبسيط الإجراءات للمواطنين.

وعليه فسنحاول في هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي أهم النماذج الدولية التي نجحت في إصدار القرارات الإدارية عن طريق الوسائط الالكترونية؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للقرار الإداري الإلكتروني.

المحور الثالث: القرارات الإدارية الالكترونية في بعض التجارب الدولية.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للإدارة الالكترونية

الاهتمام بالإدارة الإلكترونية لم يقتصر فقط على المستوى العملي، بل شمل أيضا المستوى العلمي، فقد اهتم العديد من الفقهاء والباحثين بدراسة مفهوم الإدارة الإلكترونية بمختلف عناصرها، لذلك ارتأينا دراسة هذا المفهوم، من خلال تحديد تعريفها وأهدافها وفوائد وسلبيات تطبيقها.

أولا: تعريف الإدارة الإلكترونية

رغم أهمية الإدارة الإلكترونية والفوائد التي تقدمها تلك الممارسات، إلا أنها بقيت في الجانب النظري قضية فكرية تعاني مما تعانيه قضايا الفكر من خلافات حول مفهومها، وسيتم في العناصر اللاحقة عرض مجموعة مختلفة من التعاريف، وهي على النحو الآتي:

الإدارة الالكترونية تتمثل في: " أداء العمليات بين مجموعة من الشركاء من خلال استخدام تكنولوجيا معلومات متطورة بغية زيادة كفاءة وفعالية الأداء."[1]

كما تعرف أيضا بأنها :" عملية إدارية قائمة على الإمكانات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال من تخطيط وتوجيه ورقابة، كونها تعتمد على استخدام الانترنت وهذا ما يفسر البعد الإلكتروني في العمل الإداري والقدرة على التوجيه والرقابة فيه".[2]

كما عرفها نجم عبود نجم بأنها" :هي العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة".3

ومما سبق يتضح أن هذه التعاريف تتفق في كون الإدارة الالكترونية هي منظومة متكاملة تهدف إلى تغير أشكال وسبل تقديم الخدمات والمعلومات من العمل الإداري اليدوي إلى إدارة تعتمد على استخدام الحاسوب وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار بأسرع وقت وبأقل التكاليف .

---

[1]- راكز علي محمود الزعارير، غسان الطالب، **الإدارة الالكترونية التسويق الإلكتروني لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص26.

[2]- زينب عباس محسن ، **الإدارة الالكترونية وأثرها في القرار الإداري**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ص305.

[3] -نجم عبود نجم ،**الإدارة والمعرفة الالكترونية –الاستراتيجية–الوظائف-المجالات**، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ،2009،ص158.

ثانيا: أهداف الإدارة الإلكترونية

تسعى الإدارة من وراء تطبيق الإدارة الإلكترونية إلى تحقيق أهداف كثيرة أهمها:[1]

- تكامل أجزاء التنظيم وتوحيدها كنظام مترابط من خلال تكنولوجيا المعلومات.

- تطوير عمليات الإدارة وتعزيز فعاليتها في خدمة الأهداف المؤسسية.

- تقديم آليات فعالة وداعمة لاتخاذ القرارات.

- ضمان تدفق المعلومات بدقة وكفاية وتوقيت ملائم وجاهزية مستمرة.

- تقليل كلفة التشغيل وتحسين متواصل لمعدلات الإنتاجية.

- ايجاد البيئة والمناخ التنظيمي الملائم للبحث والتطوير الإداري الشامل والمتواصل.

- إدارة الملفات بدلا من حفظها.

- استعراض المحتويات بدلا من القراءة.

-البريد الإلكتروني بدلا من الصادر والوارد.

- الإجراءات التنفيذية بدلا من محاضر الاجتماعات.

-الانجازات بدلا من المتابعة.

- اكتشاف المشكلات بدلا من المتابعة.

- التجهيز الناجح للاجتماعات.

- رفع مستوى الأداء.

-تقليص الإجراءات الإدارية فمع توفر المعلومات بشكلها الرقمي تتقلص الأعمال الورقية وتعبئة البيانات يدويا.

- الاستخدام الأمثل للطاقات البشرية.

---

[1]-عمر يحياوي ، **الإدارة الإلكترونية كمسعى لترقية الخدمات العمومية في الجزائر**، مجلة حقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، 2019، ص-ص:99-100.

- زيادة دقة البيانات فالثقة بصحة البيانات المتبادلة التي أعيد استخدامها ستكون مرتفعة وسيغيب القلق من عدم دقة المعلومات أو الأخطاء الناجمة عن الإدخال اليدوي.

ثالثا: فوائد الإدارة الإلكترونية

للإدارة الإلكترونية فوائد كثيرة نذكر منها:[1]

1- تخفيف حدة المشكلات الناجمة عن تعامل طالب الخدمة مع موظف محدود الخبرة أو غير معتدل المزاج.

2- الإدارة الإلكترونية وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة.

3-تهيئة فرص ميسرة لتقديم الخدمات لطلابها من خلال الحاسب الآلي.

4- إدارة بلا أوراق حيث تتكون من البريد الإلكتروني والأرشيف الإلكتروني والرسائل الصوتية نظم المتابعة الآلية.

5- إدارة بلا مكان تتمثل في الهاتف المحمول الهاتف الدولي الجديد والعمل عن بعد من خلال المؤسسات التحليلية.

6- إدارة بلا زمان تستمر24 ساعة متواصلة ففكرة الليل النهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العامل الجديد، فنحن ننام وشعوب أخرى تصحر، لذلك لا بد من العمل المتواصل لمدة 24 ساعة حتى نتمكن من الاتصال بهم وقضاء مصالحنا.

7- إدارة بلا تنظيمات جامدة فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.

رابعا: السلبيات المحتملة لتطبيق مشروع الإدارة الإلكترونية

تتمثل بشكل عام في ثلاث سلبيات رئيسية هي :

1 - التجسس الالكتروني

[1]- راكز علي محمود الزعارير، غسان الطالب، مرجع سابق ذكره، ص29.

بعد ثورة المعلومات والتقنيات التي اجتاحت العالم، قلصت دول العالم خاصة المتطورة منها اعتمادها على العنصر البشري على الرغم من أهميته وأولويته في كثير من المجالات لصالح التقنية ، والتجسس إحدى هذه المجالات، ومن الطبيعي انه عندما تعتمد إحدى الدول على نظام "الإدارية الإلكترونية" فإنها ستحول أرشيفها إلى أرشيف إلكتروني وهو ما يعرضه لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها وحتى إتلافها لذلك فهناك مخاطر كبيرة من الناحية الأمنية على معلومات ووثائق وأرشيف الإدارة سواء المتعلقة بالأشخاص أو الشركات أو الإدارات أو حتى الدول.

فمصدر الخطورة لا يأتي من تطبيق الإدارة الالكترونية كي لا يفهم البعض أننا ننادي إلى البقاء على النظام التقليدي للإدارة وإنما مصدر الخطورة يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية والذي يعتبر أولوية في مجال تطبيق استراتيجية، ومصدر خطر التجسس الإلكتروني يأتي غالبا من ثلاث فئات :

- الفئة الأولى هي الأفراد العاديون
- الفئة الثانية هي الهاكرز(القراصنة)
- الفئة الثالثة هي أجهزة الاستخبارات العالمية للدول

2- زيادة التبعية للخارج

من المعلوم أن الدول العربية ليست دولا رائدة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وهي دول مستهلكة ومستعملة لهذه التكنولوجيا على الرغم من أن هناك أعداد كبيرة من العلماء العرب والاختصاصين في مجال التكنولوجيا في العالم أو من أصل عربي.

وعلى العموم بما أن "الإدارة الالكترونية "تعتمد بمعظمها أن لم نقل بأكملها على التكنولوجيا الغربية فإن يعني سيزيد من مظاهر تبعية الدول المستهلكة للدول الكبرى الصناعية وهو ماله من انعكاسات سلبية كثيرة (المجال الأمني للإدارة الالكترونية)فالاعتماد الكلي على تقنيات أجنبية للحفاظ على أمن معلوماتنا وتطبيقها على الشبكات الرسمية التابعة للدول العربية هو تعريض للأمن الوطني والقومي لهذه الدول للخطر ووضعه تحت سيطرة دول غربية.

3- شلل الإدارة

إن التطبيق غير السوي والدقيق لمفهوم واستراتيجية "الإدارة الالكترونية "والانتقال دفعة واحدة من النمط التقليدي للإدارة إلى الإدارة الالكترونية دون اعتماد التسلسل والتدرج في الانتقال من شأنه أن يؤدي إلى شلل في وظائف الإدارة لأنه عندها نكون قد تخلينا عن النمط التقليدي للإدارة ولم ننجز الإدارة الالكترونية بمفهومها الشامل.

فنكون قد خسرنا الأولى ولم تربح الثانية وذلك من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل الخدمات التي تقدمها الإدارة أو إيقافها ريثما الانجاز الشامل والكامل للنظام الإداري الالكتروني أو العودة إلى النظام التقليدي بعد خسارة كل شيء وهذا ما لا يجوز أن يحصل في أي تطبيق لاستراتيجية الإدارة الالكترونية.[1]

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للقرار الإداري الإلكتروني

القرار الإداري الإلكتروني هو وليد العصرنة التي شهدتها الإدارة العامة بعد رقمنتها، وهو الوسيلة التي تعتمد عليها للتعبير عن إدارتها، فالقانون فسح مجالا واسعا أمام الإدارة لكي تؤدي المهام المنوطة بها، عن طريق اعتماد الوسائل التي تسهل عليها ذلك، وهو ما يفسر اللجوء إلى استعمالها للوسائط الالكترونية التي تعتمد عليها لاتخاذ القرار الإداري.

أولا: تعريف القرار الإداري الإلكتروني:

في الجانب الفقهي هناك تعار يف متعددة تختلف باختلاف الفقهاء، فقد عرفه الفقيه الفرنسي **دوجي Diguit**على أنه:" عمل إداري تصدره الإدارة بقصد تعديل الأوضاع القانونية كما هي قائمة وقت صدوره أو كما ستكون في لحظة مستقبلية معينة". كما عرفه **رفييرو Rivero**على أنه : "عمل بواسطته

1-حسن إبراهيم بلوط ،**إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي** ، دار النهضة العربية ،بيروت ، لبنان ،2002،ص18.

2- طويهري فاطمة ،**أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية** ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال تخصص تسويق ،جامعة وهران 2،الجزائر ،2014-2015

3-نوري منير،**تسيير الموارد البشرية** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2010،ص39.

تقوم الإدارة بشكل انفرادي من أجل إحداث مركز قانوني معين أو تغييره أو لإلغائه وذلك لما لها من سلطة عامة لذلك."[1]

لم تتطرق التشريعات المقارنة إلى تعريف القرار الإداري الإلكتروني، حيث عرفه الأستاذ: **علاء محي الدين مصطفى أبو أحمد**: "بأنه تلقي الإدارة العامة الطلب الإلكتروني على موقعها الإلكتروني ، وإفصاحها عن رغبتها الملزمة بإصدار القرار والتوقيع عليه إلكترونيا وإعلام صاحب الشأن على بريده الإلكتروني وذلك بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون جائزا وممكنا قانونا ابتغاء المصلحة العامة."[2]

والقرار الإداري لا يختلف عن القرار الإداري التقليدي إلا من حيث كونه يصدر عن الإدارة باستعانتها بوسائط الكترونية.

ثانيا: خصائص القرار الإداري الإلكتروني

يشترك القرار الإداري التقليدي والقرار الإداري الإلكتروني أنهما يحملان نفس الخصائص:

- عملا قانونيا وليس عملا ماديا، ثم أن القرار الإداري صادر عن سلطة إدارية وهو ما منحه هذا الوصف،

- عمل انفرادي أي أن الإدارة تصدر بإرادتها المنفردة، حتى ولو قدم الطلب إلكترونيا من الأفراد للإدارة وصدرت قرارات إلكترونية، يبقى القرار الإداري ولو أستثير من الأفراد سلطة وامتياز إداري.

---

[1]- محمد البداوي، **القرار الإداري الالكتروني**، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية،2020.

2 صهيب ياسر محمد شاهين، **دور الإدارة الالكترونية في صنع القرار الإداري**، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص :قانون إداري وإدارة عامة،2020/2021،ص 69.

- يهدف إلى إحداث أثار قانونية بإنشاء مراكز قانونية جديدة، تعديل أو إلغاء مراكز قانونية قائمة، وبالنهاية طالما قصدت الإدارة ترتيب أثار قانونية معينة على قراراها الصادر بالوسائل الإلكترونية فإن صفة العمل القانوني تتحقق لهذا القرار.

- ما يميز القرار الإداري الإلكتروني أنه يصدر ويصبح قابل للتنفيذ في مواجهة الأفراد بمجرد توافر أركانه واستكمال إجراءاته الإلكترونية.

وبلا شك فإن القرار الإداري الإلكتروني يصدر بالإدارة المنفردة للإدارة التي تتجسد في انفرادها بإعداده إلكترونيا وتوقيعه وإصداره بذات الوسائل دون أن تشترك معها أي إرادة أخرى، ودون تكرار فأننا نشير إلى انطباق ذات الأحكام المتقدم بيانها على القرار الإداري الإلكتروني، وهو ما يؤدي إلى تميز هذا القرار عن العقود الإدارية الإلكترونية التي تشترك فيها إرادتي الإدارة والمتعاقد معها.[1]

المحور الثالث: القرارات الإدارية الإلكترونية في الجزائر وفي بعض التجارب الدولية

ينتج القرار الإداري عن إفصاح الإدارة العمومية عن إرادتها المنفردة ويتم هذا الإفصاح في القرار الإداري الإلكتروني عن طريق وسائل إلكترونية تعبر بها الإدارة العمومية عن إرادته.[2]

وعليه سيتم في العناصر اللاحقة عرض نماذج عن القرارات الإدارية الإلكترونية في الجزائر وفي بعض التجارب الدولية.

1- عمار طارق عبد العزيز، **أركان القرار الإداري الالكتروني**، مجلة القانون والدراسات والبحوث القانونية، العدد02، 2010 ، ص:4.

[2] - اعاد علي الحمود القيسي ، النموذج الموحد للقرارات الإدارية، مؤتمر المعاملات الإلكترونية (التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، يومي 20/19 ماي ، 2009، ص –ص 83-84.

أولا: القرارات الإدارية الإلكترونية في الجزائر

القانون الجزائري على غرار معظم القوانين المقارنة لم يشترط شكلا معينا يصدر فيه القرار الإداري، فقد يصدر بالطرق التقليدية المعتادة كما قد يصدر بالطرق التقنية الحديثة فيأخذ صفة القرار الإداري الإلكتروني.[1]

ومن الوسائل الإلكترونية لاتخاذ القرارات الإدارية، وضع الاستمارات والرسائل الإلكترونية وكذلك الإعلانات الإلكترونية والتي تنشأ للأفراد مراكز قانونية أو تلغيها أو تعدلها، وهو ما يعطي لها صفة القرار الإداري الإلكتروني ومن بين أهم الاستمارات المتاحة في الجزائر عبر مواقعها الإلكترونية، نذكر:

- الإستمارة الإلكترونية بقبول الترشح والتسجيل الإلكتروني لمسابقة الدكتوا ره

(http: //progres.mesrs.dz/webdoct/orat)

-الاستمارة الإلكترونية بقبول التسجيل الإلكتروني للمترشحين لمسابقة أساتذة التربية والتعليم

(concours.onec.dz)

-الاستدعاءات الإلكترونية الموجهة للمترشحين لمسابقات التوظيف بعد دراسة ملفاتهم:

(concours.onec.dz convocation admins / concours.onec.dz convocation)

كما أن الإعلانات الإلكترونية إذا تضمنت إنشاء أو تعديل أو إلغاء مراكز قانونية، قد ينتج عنها قرارات إدارية إلكترونية إذا استوفت جميع الشروط الشكلية والموضوعية للقرار الإداري، ومن أهم الإعلانات الإلكترونية التي نشرت نذكر:

---

[1] - علاء محي الدين، مصطفى أبو أحمد :القرار الإداري الإلكتروني، مؤتمر المعاملات الإلكترونية (التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية)، كلية العلوم الاقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، يومي 20/19 ماي ، 2009، ص 105.

-النشر والإعلان الإلكتروني عن قوائم الناجحين، فبعد أن يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة، تقوم الإدارة المعنية بدراسة الملفات وإجراء المسابقات، ليتم بعدها الإعلان عن نتائج المسابقات والامتحانات إلكترونيا، وذلك عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بها[1].

ثانيا: القرارات الإدارية الإلكترونية في بعض التجارب الدولية [2]

تعتبر فرنسا والدنمارك من أهم هذه النماذج الدولية التي تقدمت تقدما ملحوظا في مجال إصدار القرارات الإدارية ، لذلك سيتم عرض هاذين النموذجين في العناصر اللاحقة.

1- القرارات الإدارية الإلكترونية في فرنسا:

ابتكرت فرنسا ما يعرف بالقرارات الإدارية المباشرة" on line " فقد تقدمت تقدما ملحوظا في هذا مجال إصدار القرارات الإدارية الإلكترونية، فأصبحت الإدارة الإلكترونية بذلك تستجيب لطلبات المواطنين بشكل فوري لتبت فيها وتصدر قرارات بشأنها من خلال موقعها الإلكتروني، فكل إدارة عمومية في فرنسا تملك موقعا إلكترونيا خاصا بها، تستجيب من خلاله للطلبات الإلكترونية لتقوم بفحصها والبت فيها، لتصدر قراراتها الإدارية إلكترونيا مستوفية لكل الشروط التي يتطلبها القانون ثم تقوم بالتوقيع عليه إلكترونيا، وإعلام صاحب الشأن على بريده الإلكتروني.

كما استطاعت أن تجعل لكل شخص مقيم على الأراضي الفرنسية موقعا على شبكة الانترنت، وهو الموقع الذي يستطيع من خلاله المواطن الفرنسي من تقديم طلبه إلكترونيا للإدارة العمومية ، والتي

---

[1]- ساري مريم : الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة الإدارة العمومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2019- 2020، ص -ص 216-217

2 - المرجع نفسه، ص -ص 363، 365.

تستطيع بواسطته مراجعة البيانات الشخصية للمتقدم بالطلب والمدونة على هذا الموقع بهدف إصدار قراراها الإداري الإلكتروني.

2- القرارات الإدارية الإلكترونية في الدنمارك:

تعتبر الدنمارك من الدول التي تتصدر قائمة الموظفين الذين يعملون خارج مكان وزمان العمل، حيث يمكنهم تلقي الطلبات وإنجاز المعاملات وإصدار قرارات إدارية إذا كان مخولا لذلك من أي مكان وفي أي زمان، وهو ما يحقق فائدة كبيرة للمواطنين والدولة من خلال السرعة والفاعلية التي توفرها هذه القرارات، فأصبح بإمكان الموظف إصدار قرارات إدارية خارج حدود مكتبه وكذلك خارج الزمان المخصص للدوام، يسمى هذا الموظف عادة بالموظف المتنقل والذي يحتاج إلى حاسوب وشبكة الانترنت فقط لإنجاز أعماله.

من خلال عرض التجربة الجزائرية وكذلك التجارب الدولية الناجحة في مجال إصدار القرارات الإداري الإلكتروني يتبين أن الجزائر مازالت تحتاج إلى تطوير أكبر لهذا العمل الإداري الإلكتروني وذلك عن طريق تهيئة البيئة الملائمة والوسائل المادية والتقنية اللازمة، وذلك لأجل الاستفادة أكبر من المزايا التي تنتج عن تطبيق القرارات الإدارية الإلكترونية.

الخاتمة:

تأخر الجزائر في تطوير الأعمال الإدارية الإلكترونية انعكس سلبا على عصرنة الإدارة العمومية، فبمقارنتها مع الدول المتقدمة في هذا المجال، نجد أن عدم تطويرها للأعمال الإدارية يفقدها العديد من المزايا والفوائد التي تنعكس على تطوير الإدارة العمومية.

وتطوير الأعمال الإدارية الإلكترونية تعتبر من أهم الآفاق المستقبلية التي يجب على الدولة تحقيقها للاستفادة من المزايا التي تقدمها من جهة ومواكبة التطورات التي فرضتها العولمة من جهة أخرى ، وتحقيق سرعة المعاملات الإدارية والمحافظة على سرية وسلامة المعلومات وتحقيق الفعالية وترشيد القرارات الإدارية.

التوصيات:

- ضرورة تطوير التشريعات الخاصة بمجال تطبيق الإدارة الإلكترونية خاصة بالنسبة للقرارات الإدارية الإلكترونية، حيث لم تصدر السلطة التشريعية في الجزائر أي تنظيم قانوني في هذا المجال.

- إعداد كفاءات بشرية مؤهلة للتعامل مع الانترنت وأجهزة الحاسب خاصة في ظل انتشار الهواتف الذكية التي أدت إلى عزوف الأفراد عن استخدام الحاسب الآلي.

- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال إصدار وتنفيذ القرارات الإدارية الإلكترونية، وتكييفها مع الظروف الداخلية للدولة.

قائمة المصادروالمراجع

الكتب

1- حسن إبراهيم بلوط ،إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي ، دار النهضة العربية ،بيرو.ت ، لبنان ،2002 .

2 - نجم عبود نجم ،الإدارة والمعرفة الالكترونية –الإستراتيجية–الوظائف-المجالات،اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ،2009.

3- نوري منير،تسيير الموارد البشرية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2010.

4- راكز علي محمود الزعارير، غسان الطالب، الإدارة الالكترونية التسويق الإلكتروني لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

5- زينب عباس محسن ، الإدارة الالكترونية وأثرها في القرار الإداري، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية.

الأطروحات والمذكرات:

1- ساري مريم : الإدارة الإلكترونية ودورها في عصرنة الإدارة العمومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2019- 2020.

2- صهيب ياسر محمد شاهين، دور الإدارة الالكترونية في صنع القرار الإداري،أطروحة دكتوراه لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص :قانون إداري وإدارة عامة،2021/2020.

3- طويهري فاطمة ،أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال تخصص تسويق ،جامعة وهران 2،الجزائر ،2014-2015

المقالات العلمية:

1- يحياوي عمر ، الإدارة الإلكترونية كمسعى لترقية الخدمات العمومية في الجزائر، مجلة حقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، 2019.

2- البداوي محمد، القرار الإداري الالكتروني، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية،2020.

3- عمار طارق عبد العزيز، أركان القرار الإداري الالكتروني، مجلة القانون والدراسات والبحوث القانونية، العدد02، 2010 .

المؤتمرات والملتقيات

1- اعاد علي الحمود القيسي ، النموذج الموحد للقرارات الإدارية، مؤتمر المعاملات الإلكترونية (التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، يومي 20/19 ماي ، 2009.

2- علاء محي الدين، مصطفى أبو أحمد :القرار الإداري الإلكتروني، مؤتمر المعاملات الإلكترونية (التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية)، كلية العلوم الاقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، يومي 20/19 ماي ، 2009.